

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثامنة عشرة

من الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة يوم الأحد الواقع في ٢٢/رمضان/١٤١٦هجرية الموافق ١١/٢/١٩٩٦ ميلادية.

العدد (١٨) الجلد (٣٣)

- جدول الأعمال -

صفحة

صفحة

صفحة

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة والنصف) من صباح يوم (الأحد) الموافق ١٩٩٦/٢/١١ ميلادي.

عقد مجلس النواب جلسته (الثامنة عشرة) من الدورة (العادية الثالثة) برئاسة (سماحة النائب الأول



لرئيس المجلس السيد عبد الباقي جمو) وحضور أمين عام مجلس الأمة (حكم خير).

وتغيب بإجازة من الأعضاء السادة: **سليمان السعد، ضيف الله المومني، بدر الرياطي.**

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة : **حمزة منصور، انور الحديد، د. ابراهيم زيد الكيلاني، عبد المجيد الأقطش، حاتم الغزاوي، نواف القاضي.**

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة: **علي ابو الراغب، د. عبد المجيد العزام، جمال الصرايرة.**

وحضر من الحكومة :-

١ - **معالي الدكتور عبدالله النسور** : وزيرالتعليم العالي.

٢ - **معالي الدكتور عوض خليفات** : وزير الداخلية .

٣ - **معالي المهندس عبد الهادي المجالي** : وزير الأشغال العامة والإسكان.

٤ - **معالي السيد عبد الكريم الدغمي** : وزير العدل .

٥ - **معالي المهندس سمير قعوار** : وزير المياه والري .

٦ - **معالي الدكتور صالح ارشيدات** : وزير السياحة والآثار.

٧ - **معالي الدكتور عبد الرزاق طبيشات** : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

٨ - **معالي الدكتور عارف البطاينة** : وزير الصحة

٩ - **معالي الدكتورة ريما خلف** : وزيرة التخطيط

١٠ - **معالي الدكتور هاشم الدباس** : وزير الطاقة والثروة المعدنية

١١ - **معالي السيد محمد الذويب** : وزير دولة للشؤون البرلمانية.

١٢ - **معالي السيد هشام التل** : وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء.

١٣ - **معالي المهندس حماد ابو جاموس** : وزير التنمية الإجتماعية.

١٤ - **معالي المهندس منير صوبر** : وزير التموين.

١٥ - **معالي الدكتور عبد الحافظ الشخانبة** : وزير العمل

١٦ - **معالي السيد مفلح الرحيمي** : وزير دولة

١٧ - **معالي الدكتور أحمد القضاة** : وزير الثقافة

١٨ - **معالي الدكتور مصطفى شنيكات** : وزير الزراعة

١٩ - **معالي السيد محمود الهويمل** : وزير دولة

٢٠ - **معالي السيد محمد داودية** : وزير الشباب

٢١ - **معالي السيد محمد عودة نجادات** : وزير دولة

٢٢ - **معالي الدكتور منذر المصري** : وزير التربية والتعليم

٢٣ - **معالي السيد مروان عوض** : وزير المالية

٢٤ - **معالي الدكتور مروان المعشر** : وزير الإعلام

٢٥ - **معالي الدكتور كمال ناصر** : وزير التنمية الإدارية

٢٦ - **معالي المهندس ناصر اللوزي** : وزير النقل

وحضر من الأمانة العامة :-

١ - **السيد نذير عطيات.**

٢ - **السيد علي الحسبان.**

٣- السيد محمد الرديني

٤- السيد غسان النجداوي

سماحة النائب الأول لرئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني وأعلن إفتتاح الجلسة السيد الأمين العام

السيد الأمين العام : ١- تلاوة محضر الجلسة السابقة.

سماحة النائب الأول لرئيس المجلس : يعفى.

السيد الأمين العام : ٢- تلاوة الإجازات والإعتذارات.

١- طلب إجازة مقدم من **سعادة السيد سليمان السعد**

٢- طلب إجازة مقدم من **سعادة السيد ضيف الله المومني**

٣- طلب إجازة مقدم من **سعادة السيد بدر الرياطي**

٤- طلب معذرة مقدم من **سعادة السيد نواف القاضي.**

٥- طلب معذرة مقدم من **سعادة الدكتور إبراهيم زيد الكيلاني.**

٦- طلب معذرة مقدم من **سعادة الدكتور عبد المجيد الأقطش.**

٧- طلب معذرة مقدم من **سعادة السيد انور الحديد.**

٨- طلب معذرة مقدم من **سعادة السيد حمزة منصور.**

٩- طلب معذرة مقدم من **سعادة السيد حاتم الغزاوي.**

سماحة النائب الأول لرئيس المجلس :

ما يستجد من أعمال الدكتور نزيه عمارين.

الدكتور نزيه عمارين :

شكراً معالي الرئيس

يشاركني في هذه المداخلة معالي الأستاذ توفيق كريشان وسعادة النائب جميل العشوش.

تعلمون حضرات السادة النواب أننا في هذا المجلس وأثناء مناقشة السياسة التموينية والموازنة العامة

قد اتخذ قرار بالإجماع لإيصال الدعم لمستحقيه وفي هذا الموضوع موضوع البطاقات التموينية في محافظة الكرك وباقي المحافظات لا تزال نسبة كبيرة من المواطنين الذين يستحقون الدعم لم يستلموا بطاقاتهم والسبب في هذا أنهم تخلفوا عن إستلام ما يستحقون عن ١٢/٨/ووزارة التموين ما زالت مصرة لحد الآن عن إستلام إستحقاقاتهم رغم أنهم فقيري الحال جداً ويأتينا يومياً العشرات من المواطنين يتوسلون إلينا وهذا نموذج لهؤلاء المواطنين وحتى أن إحدى السيدات حاولت تقبيل يدي أمس لنساعدها في الحصول على مستحقاتها من بطاقات التموين، لماذا نتعمد أيها الأخوة النواب إذلال المواطنين لماذا نجبر المواطنين التوسل إلى النواب للحصول على حقوقهم، إن هذا الوضع المزري لا نقبله ولا نقره بأي حال من الأحوال لأنه لا يتناسب مع كرامة الإنسان بل إنه حقاً إمتهان لكرامة الإنسان الذي تمثله، أين احترام الحكومة لإيصال الدعم إلى مستحقيه.

لقد قال لي وزير التموين السابق إمام إصراري في هذا الموضوع قال حسناً يا نزيه سوف اساعدك قلت كيف؟!! اجاب بأسماء من يهمك منهم وسوف أصدر أوامري بما يستحقون من بطاقات.

أيها الأخوة إنني أربأ بنفسي أن أتعامل مع الحكومة بهذا الإسلوب إضافة اصلاً أن لدينا تحفظات على موضوع الدعم، إن موضوع الدعم للمواد التموينية يعكس مدى عجز الحكومة عن توفر الحياة الكريمة لمواطنيها نرجو من الحكومة الموقرة ووزير التموين الحالي الذي نكن له كل الإحترام والتقدير أن يكون له كل الإحترام والتقدير أن يكون صارماً في هذا الموضوع وإيصال الدعم لمستحقيه من الفقراء وأما الموضوع الثاني الذي أود إثارته اليوم وموجه

لمعالي وزير المالية الأكرم حيث جائنا العديد من أصحاب المقالع يشكون همهم ويتذمرون لأن الحكومة أو أن هناك نية لرفع أجور المقالع من (١٢٠٠) دينار إلى (٦٠٠٠) دينار الآن لكل وحدة مقلع مكونة من أربعة دونمات، نعتقد أن في هذا ظلم وجور ولا يجوز أن ترتفع هذه الجباية بهذا الشكل الفظيع ونرجو من معالي وزير المالية الأكرم أن يأخذ الملاحظات التالية بعين الإعتبار، إن المقالع أربعة أنواع مقالع للرخام وحجر البناء والرمل الطبيعي ومقالع كسارات الرمل ولا يجوز المساواة في الجباية بين هذه الأنواع إضافة إلى أن المقالع الموجودة في المحافظات الريفية طاقتها الإنتاجية اليومية لا تصل بأقصاها إلى (١٠٠) متر مكعب بينما تلك الموجودة في ضواحي عمان طاقتها الإنتاجية تص إلى (١٠٠٠) متر مكعب في اليوم، فكيف نساوي بين وبين كسارة طاقتها الإنتاجية (١٠٠٠) متر مكعب!! وأخرى طاقتها الانتاجية (١٠٠٠) متر مكعب، نرجو من وزارة المالية الأخذ بعين الإعتبار نوع الكسارة وطاقتها الإنتاجية وإنصاف المواطنين ولا يجوز رفع الرسوم فجأة من ١٢٠٠ دينار في السنة لكل أربعة دونمات إلى (٦٠٠٠) دينار، اعتقد أن هذا ظلم وجور .

شكراً سيدي.

سماحة النائب الأول لرئيس المجلس :

نقطة النظام الشيخ عبد المنعم أبو زنط.

السيد عبد المنعم ابو زنط :

شكراً سماحة الشيخ

علمتنا العربية فليتك أكرمتني ما هي نقطة النظام، سماحة الشيخ كنت أتمنى على الرئاسة الجليلة للمجلس أمام الظرف الطارئ في تأخير الجلسة وهي تعلم منذ أمس سبب التأخير أن تذيع خبراً عبر شاشة التلفاز بتأخير الجلسة إما أن

نفاجأ لدى حضورنا للجلسة العاشرة والنصف كما هي مثبتة بجدول الأعمال بتأخيرها إلى الحادية عشرة والنصف ثم إلى أكثر من ذلك فهذا لا يليق بكرامة هذا المجلس الكريم.

ثانياً سماحة الشيخ أرجو من سماحتكم قراءة أسماء الذين سيتحدثون في هذه الجلسة تحت ما يستجد من أعمال وشكراً.

سماحة النائب الأول لرئيس المجلس :

أظن أن هذه الملاحظة تأتي من فضيلة الشيخ لأن الضرورات تبيح المحظورة ونحن لا نستطيع أن نعقد الجلسة إلاّ بنصاب والوزراء النواب كانوا في وداع جلالة الملك ويكفي إننا أعلنا أن الجلسة ستتأخر ساعة حتى يتم النصاب ولذلك الضرورات تبيح المحظورات فهذه الضرورة لا نستطيع أن نتفادها وأن نتجاوزها ولذلك أعلنا والإعلان يكفي، أما لو لم يكن هناك إعلان عن التأخير كان لكل نائب الحق أن يعترض وأن يقول لماذا لم ننبه إلى تأخير الجلسة وتأخير الجلسة وتقديمها يعود لرئيس المجلس.

معالي الأستاذ عبدالرؤوف الروابدة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة :

سيدي سماحة الرئيس من وظائفنا أن ننضبط بهذا المجلس بالنظام الداخلي أن ما أثير لم يكن نقطة نظام وإنما كان إستفساراً عن موضوع ونقطة النظام لها تفسير في النظام الداخلي.

أتمنى على الرئاسة الجليلة أن تضبط عملية رفع اليد بهذا الشكل للحديث والدخول بمواضيع لا علاقة لها بالنظام هذا الكلام ليس موجه لشخص بعينه ولكنه أصبح أسلوب معتمد في هذا المجلس أن تضع يداً تحت يد لنتحدث بما نريد، شكراً.

سماحة النائب الأول لرئيس المجلس :

شكراً، معالي وزير التموين.

معالي وزير التموين :

شكراً سماحة الرئيس

بداية أشكر الزميل نزيه عمارين وزملائه النواب الذين شاركوا في المداخلة وطرح موضوع البطاقة التموينية، أرجو أن أذكر الزملاء أن قسم كبير من استفسارات الزميل هو الرد عليها هو موجود بنفس جدول أعمال هذه الجلسة، في الرد على أسئلة نواب آخرين ولمجرد التوضيح أرجو أن أبين أن وزارة التموين اجتهدت في أمور كيفية الحصول على قوائم بأسماء الدخول المرتفعة لإستثنائها من منحها البطاقة التموينية فاعتمدت بذلك دائرة الأحوال المدنية وجداول الرواتب للحكومة وأيضاً من الأحوال المدنية لغايات معرفة الزوجات العاملات لجمع رواتب الزوجات العاملات مع الأزواج وهناك مهن أخرى تم إستثنائها بقرار من مجلس الوزراء السابق وكان ما تم بناءً على ذلك، ولكن هناك بعض الأخطاء حصلت وتم تقديم إعتراضات لهذا الموضوع وهناك عدد الإعتراضات التي لم تقبل عبارة عن (٥٠٠٠) إعتراض فقط أما باقي الإعتراضات فتم النظر فيها وتم إتخاذ الإجراءات اللازمة بهذا الشأن علماً بأنني قمت بتشكيل لجنة الآن. لإعادة دراسة موضوع الإعتراضات وإعادة فتح باب الإعتراض للذين لم يستطيعوا الإعتراض خلال المدة القانونية التي منحت لهم فيما سبق وشكراً.

سماحة النائب الأول لرئيس المجلس : الدكتور بسام العموش.

الدكتور بسام العموش :

شكراً سماحة الرئيس

أرجو أن أطرح موضوعين اعتقد أنهما مما يستجد من أعيال، الموضوع الأول فيما يتعلق بالموقفين، أتوجه إلى معالي وزير الداخلية الرجل الأكاديمي الذي يدرك معنى العيد بالنسبة لأشخاص موقوفين بعضهم مضى عليه أكثر من عام دون أن يقدم إلى محاكمة أرجو من معاليه أن يتفحص من في السجون من هؤلاء وأن يتم الإفراج عن من يمكن الإفراج عنه حتى يشعر هو وذويه بهذا العيد الذي هو على الأبواب الأمر الثاني فيما يتعلق بالدجاج ورمضان افتقدنا وافتقد الفقراء هذا النوع من اللحم وإمكانيات الناس ومواردهم في حالة صعبة جداً واللحوم البلدية كما يعلم الجميع تزيد على (٥) دنانير وأصبح الكثير من أبناء هذا الشعب يحلم بأن يتناول شيئاً من هذا اللحم وتطايرت أسعار الدجاج يبدو لي أن الدجاج من الطيور وأنا أتساءل فعلاً ما هو الدور الذي قامت به الحكومة أو تقوم به هذه الحكومة الحالية بهذا المجال، وهناك سوق سوداء بعالم الدجاج وأصبح هناك أسعار مختلفة حتى بالشارع الواحد إذا وجد هذا الصنف من الطعام الذي يحتاجه الناس أتمنى على الحكومة التي وعدتنا أن تكون حكومة عمل وحكومة ميدان أن تدرس هذا الموضوع بالسرعة الممكنة بالرغم من أن رمضان إنتهى وشكراً.

سماحة النائب الأول لرئيس المجلس : معالي وزير الداخلية.

معالي وزير الداخلية :

شكراً معالي الرئيس

أشكر الأخ النائب العموش على مداخلته أود أن أقول أن الموقوفين ستشكل لجنة لدراسة أوضاعهم مع الجهات المختصة وإن شاء الله سنوقف باتخاذ القرار المناسب الذي ينسجم مع القانون ومع العدالة وإنصاف المواطن وشكراً.

سماحة النائب الأول لرئيس المجلس : معالي وزير التموين.

معالي وزير التموين :

أشكر الزميل العموش على إثارة هذا الموضوع فهو حديث الساعة، الواقع في هذا الوقت من السنة في كل عام يكون لدينا أزمة في موضوع الدجاج وذلك لتخوف المزارعين من تربية الدجاج خلال فترة أربعينية الشتاء لزيادة الكلفة

فلذلك هناك نقص في الإنتاج ولكن خلال اليومين السابقين وبالإتفاق مع وزير الزراعة تم الإتفاق على طرح (٥٠) طن دجاج زيادة عن الأيام العادية وتم الإتفاق على ذلك وسيتم طرح الكميات الموجود لدى وزارة الزراعة في مستودعات التموين ونتوقع أن تحل المشكلة علماً بأن مربي الدجاج وأصحاب المزارع يحاولون فرض أسعار معينة وكان ذلك بأعتراف منهم حتى في الجرائد حيث يتم تشكيل لجنة قبل فترة لتحديد تكلفة كيلوغرام الدجاج فتبين أن (٨٠٠) فلس وهم يعترفون بذلك إلاّ أنهم يريدون فرض أمر واقع ولبيع الدجاج وتعويض خسائرهم في الفترات السابقة إن كان يباع الدجاج بـ (٦٠٠) فلس ولكن الوزارة تحاول وتفاوضهم الآن على ثبات الأسعار وتقوم بإنزال الكميات الكافية للإستهلاك عن طريق نهاية شهر رمضان الفضيل والأزمة ستنتهي إن شاء الله خلال هذه الأيام وشكراً.

سماحة النائب الأول لرئيس المجلس : الدكتور فرح الربضي.

الدكتور فرح الربضي :

شكراً سيدي الرئيس

النقطة التي أريد أن اتحدث بها هي خاصة بالمزارعين بالدرجة الأولى فالمزارعين في محافظة عجلون بشكل خاصة يمنعون من بداية هذا الشهر من إستصلاح أراضيهم واقتلاع الأشجار الحرجية منها لا لسبب إلاّ لأن هناك تعليمات وقانون عام ١٩٧٣ يمنعهم من إزالة الأشجار بالفترة الواقعة من أوائل شهر آذار وحتى نهاية شهر آذار بحجة أن هذه الأشجار الحرجية تنمو وتريد وزارة الزراعة بشكل خاص أن تستفيد كيلو غرام من الفحم من هذه العملية ومتناسية هذه الوزارة أن سنة من عمر شجرة مشجرة كشجرة تفاح أو الإجاص أو غيره هي اكثر بكثير من هذه الزيادة بانتجاج الأشجار الحرجية.

وزارة الزراعة تقول أن هناك القوانين التي تمنع هذه الممارسات وخاصة (١٠١) و (١١٢) من قانون الزراعة رقم (٢٠) لعام ١٩٧٣، وقبل حوالي عام ونصف تمت مداخلة تحت هذه القبة وكان الإتفاق مع معالي وزير الزراعة انذاك الدكتور محمد مهدي الفرحان أن يعمل على تعديل المادة (١٠١) و (١٠٢) من هذا القانون لكي يتمكن الفلاح او المزارع من إزالة هذه الأشجار الحرجية من أرضيه في أي وقت يشاء ولكن لغاية هذه الساعة لم يتم مثل هذا التعديل ولي كل ثقة بمعالي الدكتور مصطفى شنيكات الذي أريد أن أبارك له واحترمه وأشعر أنه ضمير المزارعين أن يسارع إلى مثل هذا التعديل لأنه ضروري لكل مزارع في المملكة الأردنية الهاشمية وشكراً.

سماحة النائب الأول لرئيس المجلس : معالي وزير الزراعة.

معالي وزير الزراعة :

شكراً سماحة الشيخ

أولاً شكراً سعادة الدكتور فرح الربضي وأعد زميلي أنني سوف ادرس هذه القضية ونعمل - إن شاء الله - ما فيه مصلحة مواطننا ومصلحة ثروتنا الزراعية وسوف في الأيام القادمة نقدم شيء إن شاء الله وشكراً.

سماحة النائب الأول لرئيس المجلس : الأستاذ فواز الزعبي.

السيد فواز الزعبي :

شكراً سيدي الرئيس.

كنت قد طرحت على مسامع الحكومة السابقة قضيتين تهمان فئة كبيرة من المواطنين ولهما علاقة بالإقتصاد الوطني. وودت أن أطرحها على الحكومة الجديدة نظراً للمراجعات الكثيرة التي قام بها المواطنين وحملوني أمانة طرحها أمام المجلس.

وتتعلق الأولى بسكن العاملين في شركات التخليص في مركز حدود العمري، والذين يسكنون حالياً ومنذ فترة طويلة في بيوت من الزينكو

غير الصالحة صحياً، ولا يتوفر فيها ولو الحد الادنى من شروط السلامة العامة. وقد شكل سمو الامير الحسن لجنة لإختيار قطعة ارض من اجل بناء المساكن وعلى حساب الشركات وتم بالفعل إختيار قطعة معينة إلا أن إجراءات التخصيص في دائرة الاراضي طال أمدها ولم تصدر حتى الآن، الأمر الذي أثار استغراب هؤلاء العاملين املين من الحكومة الإيعاز لمعالجة هذا الموضوع.

من جانب اخر لقد طلبت سابقاً تحرك الحكومة في تطوير قطاع النقل ليتماشى مع حاجة واستحقاقات المرحلة القادمة، وما يشهده الأردن من حركة إقتصادية وخاصة في قطاع النقل.

ولقد خلق قرار الحكومة في تطبيق قرار الحمولات المحورية حاجة ماسة لزيادة وتحديث أسطول النقل الأردني. فإنني أطالب المعنيين في الدولة تطبيق الحمولات على رخصة السيارة وليس على المحاور، لأنه إذا طبقت على الحمولات المحورية سيكون نصيب بعض الشاحنات لا يتجاوز (١٥) طن من اصل (٢٤) طناً والفارق يذهب في وزن السيارة وهذه خسارة فادحة تلحق بأصحاب السيارات، وبما أن المواطن غير قادر على دفع المبالغ المطلوبة لترخيص السيارات ودفع الرسوم الجمركية، والذي أدى بالمواطن إلى اللجوء إلى دول عربية أخرى حيث الرسوم والجمارك الميسرة فقد أصبح الأمر ملحاً على الحكومة تشجيع المواطنين ترخيص وجمركة السيارات في الأردن وذلك لتحديث وتطوير القطاع اولاً ورفد خزينة الدولة بمبالغ كبيرة ثانياً، وعدم خروج العملة الصعبة للتجار ثالثاً ، ومساعدة المواطنين رابعاً.

وهذا لا يتأتى إلا إذا قامت الحكومة بتقسيط رسوم الجمارك والترخيص لمدة (٥) سنوات مع حفظ حق الدولة برهن السيارة كما كان سابقاً.

املاً من الحكومة الإستجابة لطلب المواطنين.

وشكراً

سماحة النائب الأول لرئيس المجلس : السيد توفيق كريشان.

السيد توفيق كريشان :

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى

«يُؤتِ الحكمةَ من يشاء ومن يؤتَ الحكمة فقد أُوتي خيراً كثيراً»

صدق الله العظيم

معالي الرئيس، الزملاء الكرام

أرجو أن تسمحوا لي ومن خلال هذا المنبر أن انقل عميق الشكر والتقدير والعرفان بالجميل لجلالة الملك الهاشمي لمكرمته السامية بإنشاء فرع لجامعة مؤتة والذي جاء بالرسالة السامية الموجه إلى سمو الأمير زيد بن شاكر رئيس الوزراء السابق في معان هذا الأمر الذي يربط الماضي البعيد بالحاضر المشرق يجمعها الجهاد الهاشمي المتصل في البناء والإعمار والتضحية.

إن أبناء معان وقد امتلأت قلوبهم وعقولهم قناعة بان الحسين الهاشمي كان ولا يزال لهم جميعاً الأب الحاني والصوت الهادر الصادق والممثل المخلص لهم.

وإنهم جميعاً وأنا من خلفهم تلهج السنتنا بالدعاء إلى الله العلي القدير أن يمد في عمر جلالته ويديم عليه نعمة الصحة والعافية وطول العمر.

والسلام عليكم

سماحة النائب الأول لرئيس المجلس : ارجو أن نعرف الأمور المستجدة إذا عرفناها نستطيع أن نتقيد بالأمور المستجدة، هناك امور لا تحتاج إلى سرعة ولا هي مستعجلة ونأخذ من وقت هذا المجلس بدون سبب. الأستاذ مفلح اللوزي.

السيد مفلح اللوزي :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس اخواني النواب المحترمين قبل المداخلة بما يستجد من اعمال في هذا اليوم الخير

المبارك الذي يجمعنا تحت هذه القبة لمجلس الأمة يسرنا أن نبارك إلى هذه الحكومة الشبابية البرلمانية الجديدة باعضائها والممثلة برئيسها دولة السيد عبد الكريم الكباريتي بالثقة الملكية الغالية متمنين لهذه الحكومة التوفيق لخدمة الوطن والمواطنين بتنفيذ ما جاء بكتاب التكليف السامي وفقنا الله جميعاً لما يحبه ويرضاه، أما بالنسبة للمداخلة اتقدم بمطلب سكان أحياء من الجبيهة ومنطقة شفا بدران لنسمع الرد عليه ويسمع المواطن أيضاً من معالي وزير المياه والري لربط هذه المناطق بالصرف الصحي والذي أحوج ما تتقدم به لخدمة مواطنين هذه المناطق بشبكة المجاري أسوة بباقي المناطق حيث أن جميعها داخلة التنظيم الهيكلي المصدق لمدينة عمان الكبرى وأمانتها .

لذا نطالب بصوت أهالي وسكان هذه الأحياء التي أصبحت مكلفة بجميع الفرائض المفروضة عليها ومنها ضريبة المجاري منذ سنوات طويلة مما يجعلنا نكرر الطلب من معالي وزير المياه والري بالإهتمام بالتنفيذ للحفاظ على السلامة العامة وسلامة البيئة وكما ارجو من معالي الاخ والزميل أن لا يقف عند توفر المخصصات علماً بأن هذه المنطقة المذكورة ليست جديدة بل منذ سنوات مترتب عليها ضريبة المجاري وَحُصّل منها بخلال هذه المدة ما يزيد على الرقم المطلوب للتنفيذ.

وشكراً

سماحة النائب الأول لرئيس المجلس : السيد الأمين العام.

السيد الأمين العام :

٣ - الردود على الأسئلة: -

١ - كتاب معالي وزير الصحة رقم (١٣) تاريخ ١٩٩٦/١/١٣، جواباً على السؤال رقم (٣٣) المقدم من سعادة النائب الدكتور ذيب عبدالله خطاب.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ٣٠٩٥/٢٨/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٤

معالي وزير الصحة

أبعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٣٣) تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٤ المقدم من سعادة النائب الدكتور ذيب عبدالله.

يرجى الإطلاع والإجابة عليه ضمن المدة القانونية

واقبلوا الإحترام

م. سعد هايل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : ١٩٩٥/١٢/٩

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الأسئلة

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي إلى معالي وزير الصحة للإجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي.

نص السؤال: ماذا تم بشأن مستشفى الأمير حمزة حيث أن الحاجة له ضرورية لموقعه أولاً ولأن مستشفى البشير هو الوحيد في عمان ولا يستطيع مواجهة الزيادة في أعداد المرضى؟

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام

النائب

د. ذيب عبدالله

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الصحة

الرقم ١٣/٣/٤/٤

التاريخ ٩٦/١/١٣

معالي رئيس النواب

تحية طيبة وبعد،،

إشارة لكتاب معاليكم رقم ٣٠٩٥/٢٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٤ ومرفقة صورة عن السؤال رقم ٣٣ تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٤ المقدم من سعادة النائب الدكتور ذيب عبدالله بموضوع إنشاء مستشفى الأمير حمزة.

ارجو أن أعلم معاليكم أن وزارة

الصحة تستشعر الحاجة لإنشاء مستشفى جديد في عمان وقد قامت بوضع المخططات والمواصفات اللازمة لإنشاء مستشفى الأمير حمزة بسعة «٥٥٠ سريراً» على قطعة الأرض المخصصة لوزارة الصحة والواقعة في منطقة نويجيس وتقدر تكلفة البناء بحوالي خمسين مليون دينار حالياً وقد تم عرض المشروع على مؤتمر عمان الإقتصادي لإيجاد التمويل اللازم له وما زالت الوزارة تبحث عن مصدر لتمويله.

واقبلوا إحترامي،،

وزير الصحة

الدكتور عارف البطاينة

سماحة النائب الأول لرئيس المجلس: الدكتور ذيب عبدالله خطاب.

الدكتور ذيب عبدالله:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً سماحة الرئيس

أشكر معالي الدكتور على إجابته ولكن إلى متى يبقى المواطنون يعانون من عدم وجود مستشفى ثانٍ يخفف معاناتهم وهم يتزاحمون على مستشفى واحد.

أرجو من الحكومة متابعة هذا الأمر وإنشاء المستشفى بأقرب وقت ممكن.

بقي أن أقول انني أتمنى على الرئاسة الجليلة تصليح الأعطال في الطريق لتأتي الإجابة على سؤال النائب في وقتها وبدون تأخير وشكراً.

سماحة النائب الأول لرئيس المجلس: معالي وزير الصحة.

معالي وزير الصحة:

شكراً سماحة الشيخ

أرجو أن أؤكد للزميل النائب المحترم أن إهتمام وزارة الصحة ووعيها لهذا الموضوع لا يقل عن اهتمامه لإنشاء هذا المستشفى طبعاً الوزارة مهتمة بالموضوع والحكومة مهتمة بالموضوع وهناك مراسلات جديدة في البدء للعمل بهذا

المشروع وهناك مراسلات مع مفوض الدول الأوروبية ربما هم ساعدوا بالموضوع وأبدوا كل الإستعداد وشكراً.

السيد الأمين العام:

٢ ـ كتاب معالي وزير التموين رقم (١٤٢) تاريخ ١٩٩٦/١/٤، جواباً على الأسئلة ذوات الأرقام(٢٥، ٢٩، ٣٤، ٣٥) المقدمة من اصحاب السعادة النواب: عبد العزيز جبر، الدكتور محمد عويضة، ذيب أنيس، والدكتور محمد الحاج، عل التوالي.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

الرقم ٣٠٨٧/٢٨/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٤

معالي وزير التموين

أبعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٢٥) تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٤ المقدم من سعادة النائب السيد عبد العزيز جبر.

يرجى الإطلاع والإجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الإحترام

م. سعد هايل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ ١٩٩٥/١٢/٦

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع: الأسئلة

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي إلى معالي وزير التموين للإجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي.

نص السؤال: أحدثت وزارة التموين في قضية الكوبونات ضجة كبيرة في الشارع الاردني كما احدثت إستياء شديداً لدى قطاع كبير من مستحقي هذه الكوبونات لصعوبة الإجراءات وكثرة الأخطاء في تقدير من هو المستحق، كما شوهدت طوابير من المواطنين يصطفون في الشارع وعلى الأرصفة بصورة مزرية ولا تتناسب مع كرامة المواطن.

ما هي الأسباب التي حدثت لأول مرة في إجراءات الوزارة.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام

النائب

عبد العزيز جبر

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ٣/١٦/٢٨/٣٠٩١

التاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٤

معالي وزير التموين

أبعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٢٩) تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٤ المقدم من سعادة النائب الدكتور محمد عويضة.

يرجى الإطلاع والإجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام،،

م. سعد هايل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ ١٩٩٥/١٢/٩

الموافق ١٧ رجب ١٤١٦ هـ

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع: الأسئلة

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي إلى معالي وزير التموين للإجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي.

نص السؤال:

يعاني الاف المواطنين من حرمانهم من الحصول على كوبونات التموين واصبحنا نرى الاف المواطنين على أبواب مراكز التموين لتقديم اعتراضات على حرمانهم من الكوبونات .

١ ـ هل هذا العدد الذي يعد بالآلاف من المحرومين وقعت به الأجهزة من قبيل الخطأ.

٢ ـ هل هناك محاولات لتحلل الوزارة من إيصال هذا الدعم لمستحقيه على طريق إلغائه بالكامل؟

٣ ـ هل يراد إذلال المواطنين بالإصطفاف في طوابير مذلة؟

٤ ـ ماذا فعلت الوزارة لإستدراك هذه الخطيئة؟

متى تنتهي هذه المعاناة لآلاف المواطنين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. محمد عويضة

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ٣/١٦/٢٨/٣٠٩٦

التاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٤

معالي وزير التموين

أبعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٣٤) تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٤ المقدم من سعادة النائب ذيب أنيس.

يرجى الإطلاع والإجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الإحترام،،

م. سعد هايل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ ١٧ / رجب ١٤١٦ هـ

الموافق ١٩٩٥/١٢/٦م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع: الأسئلة

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي إلى معالي وزير التموين المحترم

للإجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي.

نص السؤال: ارجو إجابتي عن أسباب الفوضى التي صاحبت توزيع كوبونات التموين على المواطنين في نهاية عام ١٩٩٥م.

كما ارجو إجابتي عن سبب قطع الاف الكوبونات عن العائلات المستحقة ووصف هذه العائلات بأنها من ذوات الدخل المرتفع وأكثر هذه العائلات فقيرة وتتلقى مساعدة من لجان الزكاة.

كما ارجو إجابتي ما هي المعايير التي اتبعتها الوزارة في

معرفة العائلات ذات الدخل المرتفع الذي يزيد عن خمسمائة دينار شهرياً.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

النائب

ذيب انيس

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

الرقم ٣٠٩٧/٢٨/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٤

معالي وزير التموين

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٣٥) تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٤ المقدم من سعادة النائب الدكتور محمد الحاج.

يرجى الإطلاع والإجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام

م. سعد هايل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

الموافق ١٩٩٥/١٢/٩

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الأسئلة

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي إلى معالي وزير التموين للإجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي

نص السؤال :

أدت الإجراءات التي اتخذتها وزارة التموين لتوزيع الكوبونات التموينية إلى إرباك شديد للمواطنين بل إلى إذلالهم في اصطفافهم لساعات طويلة في الطوابير فما هو الهدف من هذه الإجراءات اللامدروسة ؟

وما هي الأسس التي تعتمدها الوزارة في تحديد اصحاب الدخل المرتفع؟ ولماذا لم تعتمد الوزارة توصية مجلس النواب في تحديد الدخل حسب عدد افراد الأسرة واعتماد مائة دينار لكل فرد؟

النائب

د. محمد احمد الحاج

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة التموين

عمان

الرقم : ١٤٢/١٦/١٠/٩

التاريخ : ١٩٩٦/١/٤

الموافق شعبان ١٤١٦هـ

معالي رئيس مجلس النواب

اشير إلى الأسئلة ذات الأرقام:

رقم السؤال	التاريخ	مقدم السؤال
٢٥	٩٥/١٢/١٤	سعادة النائب السيد عبد العزيز جبر
٢٩	٩٥/١٢/١٤	سعادة النائب الدكتور محمد عويضة
٣٤	٩٥/١٢/١٤	سعادة السيد ذيب انيس
٣٥	٩٥/١٢/١٤	سعادة الدكتور محمد الحاج

ارجو أن اوضح ما يلي :-

أولاً : لقد صدر قرار مجلس الوزراء الموقر بتاريخ ١٩٩٣/١٢/١٤، متضمناً الإقتصار في دعم المواد التموينية الأساسية على أصحاب البطاقات التموينية الذي تقل دخولهم الشهرية عن (٥٠٠) دينار، كما أن قرار لجنة التموين والأسعار رقم ٢ لسنة ١٩٩٥ قد تضمنت التوصية بالتأكيد على إيصال الدعم لمستحقيه، بحيث تستبعد كافة الأسر التي تزيد دخولهم على ستة الاف دينار سنوياً والتي تشكل اكثر من ٢٠٪ من الأسر الأردنية من الإستفادة من الدعم التمويني.

ثانياً :- بناءاً على ذلك قامت هذه الوزارة بمخاطبة وزارة المالية لغايات حصر اسماء الموظفين الذي تزيد دخولهم عن (٥٠٠) دينارا شهرياً، وكذلك حصر اسماء الموظفات المتزوجات لغايات حصر دخل الزوج والزوجة معاً.

كما قامت الوزارة ولنفس الغاية بمخاطبة دائرة الضمان الإجتماعي، والجامعات والبنوك والشركات المساهمة ونقابات أصحاب المهن الحرة، حيث اعتمدت المعلومات الواردة منها بهذا الشأن، علماً بأن الوزارة اعتبرت أن دخل الأسرة يساوي دخل الزوج والزوجة معاً.

وخاطبت الوزارة دائرة الأحوال المدنية لغايات حصر أصحاب المهن الحرة، حيث تم استبعاد بعض أصحاب المهن من نطاق الدعم التمويني مثل (المحامي، الطبيب، المهندس، المقاول، الصائغ) مع ترك المجال مفتوحاً أمامهم للإعتراض وإثبات أن دخولهم الشهرية أقل من (٥٠٠) ديناراً .

ثالثاً : ـ تم تشكيل لجنة للنظر في الإعتراضات المقدمة من المواطنين في المحافظات والألوية بخصوص الدخول الحقيقية للمعترضين حيث منحت هذه اللجان المواطن المعترض حق الإستفادة من الدعم التمويني إذا اثبت أن دخله أقل من (٥٠٠) ديناراً شهرياً.

وقد حددت مدة الصرف ومدة الفصل في الإعتراضات بـ (٤٥) يوماً، تم تمديدها اسبوعاً آخر بالإضافة إلى تكليف لجان التسليم ولجان النظر في إعتراضات الدوام خلال أيام العطل وما بعد ساعات العمل الرسمي، مما مكن المواطنين من الحصول على إستحقاقاتهم من الكوبونات بالسرعة المطلوبة.

رابعاً : ـ ان عملية توزيع الكوبونات على مستحقيها لا يمكن أن تتم دفعة واحدة، لذا فمن الطبيعي أن تتواجد أعداد من المواطنين في كل مركز، حيث اتخذت الوزارة الإجراءات الازمة لتنظيم هذه العملية ومنع حدوث أي إزدحامات غير عادية سواء عن طريق تزويد كل مركز بأعداد كافية من الموظفين للصرف ومعالجة الإعتراضات.

أو من خلال تنظيم عملية الصرف عن طريق تسليم كل مواطن بطاقة تحمل رقماً متسلسلاً.

أو من خلال وجود فترة زمنية كافية للتسليم حيث كانت الفترة ٤٥ يوماً تم تمديدها لمدة اسبوعاً آخر.

كما أن هذه الوزارة فتحت باب الإعتراضات في مراكز تموين المحافظات لقبول أي إعتراض من أي مواطن بعد إنتهاء تاريخ الصرف وحتى ١٩٩٥/١٢/٣١ حيث بلغت هذه الإعتراضات خمسة الاف إعتراض حيث يتم دراسة هذه الإعتراضات وإجابة مقدميها خلال اسبوع وبالتالي لم يكن هناك (إذلال للمواطنين) في هذه العملية.

وختاماً ترى الوزارة أنها قد حققت الهدف المطلوب المتمثل في إيصال الدعم إلى مستحقيه، طبقاً لقرار مجلس الوزراء وتوصية لجنة التموين والأسعار في مجلس النواب بهذا الصدد.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الإحترام

وزير التموين

عادل القضاة

سماحة النائب الأول لرئيس المجلس : الأستاذ ذيب أنيس.

السيد ذيب انيس :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً سماحة الرئيس

اشكر معالي وزير التموين السابق على الإجابة، لكن إجابة معاليه لم تاتي مطابقة لأسئلتي أسئلتي ثلاثة .

السؤال الأول عن اسباب الفوضى التي صاحبت توزيع كابونات التموين في منتهى العام المنصرم ١٩٩٥. والسؤال الثاني عن سبب قطع الالاف من الكوبونات عن العائلات المستحقة والثالث عن إجابتي ما هي المعايير التي اتبعتها الوزارة في قطع هذه الكوبونات، لم أجد في إجابة معاليه أي إجابة على سؤال واحد من هذه الأسئلة الثلاثة وشكراً.

سماحة النائب الأول لرئيس المجلس : الأستاذ عبد العزيز جبر.

السيد عبد العزيز جبر :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً سماحة الرئيس

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لقد قدمت سؤالي إلى معالي وزير التموين الأسبق حول الكوبونات المخصصة لذوي الدخل المحدود لما لمسته من معاناة شديدة للمواطنين الذين نمثلهم بدوائرنا الإنتخابية خاصة وفي المملكة عامة، تتمثل هذه الإمكانات من عدم توفير المكان المناسب لتوزيع هذه الكوبونات وأن تحفظ كرامة المواطنين كما تتطلبه حقوق الإنسان والقوانين المرعية ولقد مررت بإحدى هذه المراكز وشاهدت صفوف طويلة رجالاً ونساءً في ظروف منافية صعبة وإذا جلس أحدهم تعباً لم يجد إلاّ الارض يفترشها، إن وزارة التموين في ذلك الحين ولا أقصد في عهد وزيرها الجديد في ذلك الحين أساءت إساءة بالغة للمواطنين وحقوقهم وكرامتهم وأتساءل هل تعجز الحكومة ولا سيما وزارة التموين عن إيجاد الوسيلة المناسبة لحفظ الكرامة للمواطن في توزيع هذه الكوبونات، إن أمراً كهذا يتطلب طرح الثقة بالوزير الذي وزع الكوبونات بعهده موجوداً .

ثانياً : توصيات مجلس النواب

أذكر الأخوة الزملاء بتوصيات مجلس النواب إن الدخل باعتبار الفرد له (١٠٠) دينار شهرياً، العشرة لهم الف دينار وليس (٥٠٠) دينار وكان وزارة التموين غضت النظر عن توصيات مجلس النواب وأنا هنا أذكر معالي وزير التموين الجديد،

ثالثاً : كيف اعتبر وزير التموين دخل المحامي والطبيب والمهندس والمقاول .. الخ بأنها فوق الـ (٥٠٠) دينار، وأنا أستطيع إحضار له عدد كبير من الأطباء ومعالي وزير الصحة موجود قد لا يتجاوز راتب الطبيب (٢٥٠) دينار، وعندنا الكثير من الأطباء مكتوب له في جواز السفر طبيب وهو عاطل عن العمل، ويتصل بي الكثير من الأطباء للبحث عن عمل فكيف يعتبر دخله يكفي لقطع الكوبونات عنه هذه ناحية مهمة جداً وكذلك الكثير من المهندسيين، أيضاً حددت مدة الصرف (٤٥) يوماً، المواطن الذي راجع مرتين وثلاثة واربعة ولم يستطيع الحصول على الكوبونات وانتهت ال (٤٥) يوم هل يضيع حقه؟! وأين يذهب معالي وزير التموين بهذه الكوبونات أرجو من معاليّ الوزير الجديد أن يدقق بهذا الموضوع وأن يوصل كل ذي حق حقه.

لقد وعدني معالي المهندس منير صوبر الوزير الجديد بأن يعيد النظر بكل ما جرى وأن يعطي كل ذي حق حقه وأنا أتوجه بالشكر له وثقتي به كبيرة إن شاء الله وشكراً.

سماحة النائب الأول لرئيس المجلس : الدكتور محمد عويضة.

الدكتور محمد عويضة :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً سماحة الرئيس

مع شكرنا لمعالي وزير التموين السابق واللاحق على الإجابة، لكن الحقيقة الإجابة لم تتعرض لما ورد في فقرات السؤال لذلك أتوجه لمعالي وزير التموين الجديد بأن تعالج هذه المشكلة والحقيقة الإجابة التي وردت لا تشفي غليلاً وقد ضيع كثيراً من الناس بدون الحصول على هذه البطاقات وأن اعتبر بأن الإجراءات التي تمت تمثل خطيئة تستحق أن تعالج وتحل مشكلة الناس الذين كانوا بالالاف الذين كانوا يرتمون على لأرصفة إنتظاراً بطوابير طويلة سواءً للإعتراض أو للحصول على هذه الإعتراضات، مع ما ورد في كلام معالي وزير التموين السابق إن الأطباء لا يأخذون، وأنا اعرف طبيب ومدير مستشفى وراتبه أكثر من (٢٠٠٠) دينار وأخذ بطاقات تموينية والأذنة في هذا المستشفى لم يأخذوا بطاقات

تموينية،الحقيقة حجم الأخطاء بل الخطيئة كبيرة مما يدل على أن المسألة لم تكن فقط مجرد اعتماد على ما ورد في الإحصاءات أو في تقارير الخدمة المدنية أو في غيرها من تقارير الجهات المختلفة لذلك المسألة برمتها تحتاج إلى علاج وأنا أشك أن المسألة في دائرة التقليص في دعم المواد التموينية وتقليص الشرائح التي تنتفع من هذه البطاقات بالتدريج.

لذلك أملي بالحكومة الجديدة وبمعالي وزير التموين الجديد أن يعالج المسألة ولا يكتفي أن القضية مرّ عليها الزمن وانتهت فترة الإعتراض وشكراً.

سماحة النائب الأول لرئيس المجلس: شكراً ، السيد الأمين.

السيد الأمين العام:

٣ - كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم (٣٩) تاريخ ١٩٩٦/١/٢ جواباً على السؤال رقم (١٦) المقدم من سعادة النائب السيد فواز الزعبي.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ٣/١٦/٢٨/٣٠٨٠

التاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٤

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (١٦) تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٤، المقدم من سعادة النائب السيد فواز الزعبي.

يرجى الإطلاع والإجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الإحترام

م. سعد هايل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

الموافق ١٩٩٥/١٢/٦

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع: الأسئلة

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي إلى معالي وزير البلديات الأكرم للإجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي.

نص السؤال: ما هو المبلغ الذي تم منحه إلى بلدية الشجرة في عام ١٩٩٥ مع صورة عن الكتاب.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام

النائب

فواز الزعبي

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة

عمان

الرقم م/٦/٣٩

الموافق ١٩٩٦/١/٢م

معالي رئيس مجلس النواب

إشارة لكتابكم رقم ٣/١٦/٢٨/٣٠٨٢ تاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٤ المتعلق بالسؤال رقم (١٦) المقدم من سعادة النائب فواز الزعبي.

ارجو العلم بأنه قد تم تخصيص مبلغ (٤٠٠٠) اربعة الاف دينار لبلدية الشجرة بموجب كتابي رقم ش/١٠/١٢/١٦٦٢٤ تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٩ المرفق طياً صورة عنه. ارجو التكرم بالإطلاع

واقبلوا الاحترام

نادر الظهيرات

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

سماحة النائب الأول لرئيس المجلس: الأستاذ فواز الزعبي.

السيد فواز الزعبي:

معالي الرئيس الزملاء المحترمين اسمحوا لي أن أشكر معالي وزير البلديات السابق وأهنيء معالي وزير البلديات الحالي لما يتمتعان به صدق في التوجه وسمعة طيبة في أداء مسؤولياتهم التي أتمنى أن تتطور للمزيد المزيد وأن تعالج بعض الأمور وهذا ما نامله بمعالي الوزير الحالي.

سيدي الرئيس الزملاء النواب

لقد تركز سؤالي حول المبلغ الذي خصصته وزارة البلديات لبلدية الشجرة والبالغ اربعة الاف دينار وقد اجابت عليه الوزارة في سرعة فائقة إضافة أنني لا أعرف هذا المبلغ

الذي حجب عن البلدية كما حجبت مبالغ المحروقات والمنح والهبات والمساعدات وذلك كشرط جزائي للبلدية ولمجلسها المنتخب هذا الذي مارس حقه الديمقراطي ولم يخضع لتهديدات وتوعدات الوزارة التي سمحت لنفسها أن تتدخل في خلاف عشائري بين أبناء العمومة أنفسهم وتفاقم الخلاف حتى وصل النقطة الحمراء التي لا تخفى على أحد منكم ولا أريد أن أدافع عن المجلس البلدي في الشجرة ولا أريد أن أقف ضدهم بل أريد أن أوضح طبيعة القصة التي اجتهد المجلس بفصل عدد من الموظفين من البلدية موضحين بذلك بأنهم التزموا بقرار البلديات بفصل كل من تعين بالفترة الإنتقالية لتقوم قائمة الوزارة وبالذات بهذه البلدية دون سواها من بلديات المملكة ويبدأ مسلسل التهديدات وسحب الصلاحيات ومخاطبة الحاكم الإداري في اللواء وحرمانهم من حقوقهم في المساعدات والهبات والعوائد وتهديدهم بتحويلهم للنائب العام وكأنهم مجرمين، كما أوقف نشاط وعمل البلدية في تقسيم الخدمات للمواطنين في البلدية وذلك منذ تسلمهم البلدية وأصبحوا في حالة نفسية تجعلهم بدل أن ينصرفوا لخدمة المواطنين يستعدون لما ينتظرهم من الوزارة .

وإذا كنت وما زلت غير راضي عن فصل أي موظف واعمل حالياً على تهدئة الأمور وإعادة المفصولين وباسلوب التراضي بين أبناء العمومة والبلدة الواحدة لأسجل احتجاجي الشديد على تصرف الوزارة واستغلال مسؤولياتها في تحليل ما تشاء وتحريم ما تشاء وهذا ما لم نتعود عليه في مجتمعنا الديمقراطي، ولولا تدخلنا في الوقت المناسب لحصل ما لم يحمد عقباه ليس لشيء بل لمجرد التدخل غير الموفق من اجهزة الوزارة ومن المستويات العليا في الوزارة.

اسأل واستغرب عن النهاية

التي يجب أن نقف عندها نترك الناس بحالهم فلولا تدخل الوزارة لتم إعادة المفصولين بأسرع وقت ممكن وباسلوب المحبة والتعاون حيث حصلت على موافقة المجلس على ذلك عندما اجتمعت بالمجالس المحلية في اللواء.

عندما ناقشنا الموازنة لعام ١٩٩٦ الأمر الذي أتوجه فيه لمعالي وزير البلديات أن يكف يد هذه الأجهزة عن التطاول على حقوق العباد وممارسة سياسة الغطرسة على المواطنيّن الذين أصبحوا في حالة يرثى لها من المعاناة والتحمل الذي زاد عن حده فليس في الدولة إلاّ رئيساً واحداً للحكومة ووزيراً واحداً لكل وزارة وقانون واحد لكل وزارة ولا نقبل أن تمارس الصلاحيات في الظل وينصب كل من يشاء نفسه الآمر الناهي ليتحمل المواطن المثقل كل مهاترات الغطرسة ونغرس فيه لغة الحقد والكراهية بدل المحبة والعقد الإجتماعي والتعاون الذي ننشده جميعاً أفلا يكفي المواطن ما هو به، ألا يحتاج إلى مساعدة؟! أم نعيش في واد ونتركه يلاطم الأمواج في واد آخر، وأتمنى على وزير البلديات الحالي أن ينصف كل بلدية ظلمت ومنها بلدية الشجرة وهو عند الظن وشكراً.

سماحة النائب الأول لرئيس المجلس : معالي وزير البلديات.

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة :

شكراً سماحة الرئيس ..

الحقيقة ما قاله سعادة النائب فواز الزعبي ليس له علاقة بالسؤال وجه سؤاله المكتوب وموجود جوابه واعترف أنه وصله وهو مقتنع به وما أثاره موضوع آخر سأنظر به واحقق بهذه الإتهامات التي وردت على لسانه وشكراً.

سماحة النائب الأول لرئيس المجلس : السيد الأمين العام.

السيد الأمين العام :

٤ ـ كتاب معالي وزير الخارجية رقم (١٢٨) تاريخ ١٩٩٦/١/١٧، جواباً على السؤال رقم (١٢) المقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش.

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم ٥٢/٢٨/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٦/١/١٣م

معالي وزير الخارجية

أبعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (١٢) تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٤، المقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش.

يرجى الإطلاع والإجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الإحترام

م. سعد هايل السرور

رئيس مجلس النواب

التاريخ : ١٩٩٥/١١/٢٢م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الأسئلة

ارجو التكرم بتوجيه السؤال إلى معالي وزير الخارجية للإجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي.

نص السؤال:

لا يزال هناك مواطنون اردنيون يقبعون في سجون الإحتلال الصهيوني رغم دخول الحكومة الاردنية إلى حالة سلام معهم؟ ما عدد أولئك المعتقلين الأردنيين؟ وما الجهود المبذولة في سبيل إخراجهم؟

راجياً تزويدي بقائمة أسمائهم وأسباب إعتقالهم.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام

النائب د. بسام العموش

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الخارجية

الرقم م ك /١٢٨/٦٦/٣

التاريخ : ١٩٩٦/١/١٧م

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

إشارة إلى كتابكم رقم ٥٢/٢٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٦/١/١٣،

بشأن إستفسار سعادة النائب الدكتور بسام العموش عن المواطنين الأردنيين المعتقلين في إسرائيل، أرجو التكرم بالعلم بأن عدد هؤلاء المعتقلين ٣٦ معتقلاً أردنياً معظمهم لم يشارك فعلياً في أية أعمال إرهابية وان الحكومة تتابع إطلاق سراحهم عن طريق سفارتنا في تل أبيب وبالتنسيق مع وزارة الخارجية الإسرائيلية.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الإحترام

وزير الخارجية

عبد الكريم الدغمي

سماحة النائب الأول لرئيس المجلس : الدكتور بسام العموش.

الدكتور بسام العموش :

بسم الله الرحمن الرحيم

في البداية ارجو أن ألفت النظر إلى أن المجلس قد تسلم سؤال يوم ١٩٩٥/١٢/١٤ وأرسله إلى وزارة الخارجية يوم ١٩٩٦/١/١٣ واعتقد أن بقاء السؤال في المجلس شهراً كاملاً أمر لا مبرر له.

أشكر معالي وزير الخارجية على سرعة الإجابة حيث كانت يوم ١٩٩٦/١/١٧ أي بعد أربعة أيام فقط من إرسالها من المجلس راجياً أن تحذو بقية الوزارات حذو وزارة الخارجية في سرعة التجاوب مع أسئلة ومذكرات السادة النواب.

معالي الرئيس السادة الزملاء النواب إن سؤال اليوم يتعلق بعدد من المواطنين الأردنيين الذين كانوا يؤدون الواجب دفاعاً عن مقدسات الأمة ومقدساتها ووقعوا في سجون الإحتلال اليهودي مثبتين بعملهم هذا تضحيات الأردنيين ونخوتهم وغيرتهم على فلسطين كأرض مقدسة مباركة فكانوا أصحاب جهاد خالص بعيد عن المطامع والأغراض إلاّ رضى الله سبحانه وتعالى، لقد غطى معالي وزير الخارجية في إجابته سؤالي بخصوص عددهم وبين أنهم ستة وثلاثون معتقل وأن الحكومة تبذل جهوداً لإطلاق سراحهم ولكني احب أن أبين ما يلي : -

أولاً : أن قول معاليه نصاً معظمهم لم يشارك في أي أعمال إرهابية أمر في غاية الغرابة فلا أدري كيف يصف معاليه أصحاب الغيرة والنخوة والشهامة والأصالة الذين جرت في عروقهم دماء النقاوة والوطنية والجهاد كيف يقول أن معظمهم لم يشارك بأية أعمال إرهابية وهذا يعني بمفهوم المخالفات أن جزءاً منهم قد قام بأعمال إرهابية، لقد بحت أصواتنا ونحن نقول ويقول معنا كل أحرار العالم بأن الإرهاب شيء ومقاومته شيء آخر وإذا كان مصطلح الإرهاب ينطبق على أحد في هذا العالم فهو أول ما ينطبق على أصحاب المجازر في دير ياسين وكفر قاسم والخليل والقدس وغيرها، وكلنا شاهد على شاشة التلفاز يوم مؤتمر مدريد كيف وقف فاروق الشرع وزير الخارجية السوري يرفع صورة شامير وقد كتب عليها (مطلوب).

ثانياً : لقد طلبت في سؤالي أسماء هؤلاء الشباب الأردنيين ولم يرد شيء في إجابة معاليه ولهذا فإنني أكرر الطلب حتى يعرف الشعب الأردني وبخاصة أهل هؤلاء الشباب شيء عن إبنائهم حيث أن بعض هؤلاء الشباب لا يعرف عنهم أهلهم أهم على قيد الحياة أم في سجون الإحتلال أم أنهم عند ربهم شهداء يرزقون، وعلى سبيل المثال فإن الشاب ماجد أحمد خليف الزيون مواليد ١٩٦٧ من عشائر بني حسن طالب في جامعة اليرموك لغة إنجليزية فقد يوم ١٩٩١/٤/١٦ ولغاية هذا التاريخ لم يصل أهله إلى حقيقة مصيره، وكذلك الشاب محمد عطية محمد فريج مواليد ١٩٦٨ طالب جامعة اليرموك بكالوريوس كمبيوتر مفقود في نفس التاريخ ١٩٩١/٤/١٦، أما الشاب سلطان طه محمد العجلوني من الصريح مواليد ١٩٧٤ محكوم عليه بالمؤبد رغم أنه اعتقل يوم ١٩٩٠/١/١٣ حيث كان في الصف العاشر

الأساسي وبالتالي فإن الحكم عليه لم يراعي أنه قاصر وهو موجود في سجن عسقلان.

إنني أطرح هذا الموضوع ويجيب عليه معالي وزير الخارجية الذي أصبح صاحب دولة وقائد لحكومة برلمانية شابة فإنني أدعوه وحكومته للتحرك من أجل هؤلاء الشباب سواءً منهم من هو معتقل أم من استشهد وهي فرصة للحكومة الشابة حتى لو استشهد زيد أن نعرف أين هو وأين دفن وإذا بالإمكان نتسلم جثته وهي فرصة للحكومة الشابة أن تقدم بإشعار ذوي هؤلاء الشباب بالإهتمام حيث أن قلوب الإمهات تفقد الطمأنينة وتأكلها الحسرة وهم على أحر من الجمر.

من أجل اللقاء بأولادهن ومعرفة مصيرهم أمل أن نسمع قريباً في إعلامنا خبر إعادتهم وأرجو أن يأمر دولته القائمين على الاعلام لبث هذه الكلمات لتسمعه الأمهات والآباء والأخوة والأخوات وليس دعاية إنتخابية فهم خارج دائرتي الإنتخابية، لعل شيء من الطمأنينة تستقر في قلوبهم ريثما يعود أبنائهم إليهم راجياً أن لا يضيق وقت التلفزيون أمام كلماتي هذه وشكراً.

سماحة النائب الأول لرئيس المجلس :

معالي وزير الأشغال العامة والإسكان ووزير الدفاع بالوكالة:

شكراً لسعادة الدكتور بسام وسيتم مداخلة حول هذا الموضوع ولكن ليس بالتفصيل الذي طلبته بالأسماء ولكن يمكن الإجابة المتوفرة الآن تضع حد معقول لفهم هذه القضية، يبلغ عدد المعتقلين الأردنيين في السجون الإسرائيلية (٣٦) سجين تم حصرهم مع وزارة الخارجية الإسرائيلية وقد تم الإتفاق مع الجانب الإسرائيلي على إطلاق المجموعة الأولى والتي تبلغ حوالي خمس أشخاص خلال الأيام القليلة القادمة وسيتم الإعلان عن أسمائهم عندما يتم تحديد الوقت، ويتم الآن

العمل على اتخاذ الإجراءات القانونية لإطلاق سراح مجموعة أخرى بعد تقصير مدة محكوميتهم ويتوقع أن يتم ذلك خلال اسابيع قليلة.

أما المجموعة الثالثة ممن تسببوا حسب رأي الإسرائيليين طبعاً بقتل مدنيين أو عسكريين سيجري التفاوض مع الجانب الإسرائيلي للوصول إلى إتفاق حولهم يراعي القوانين السائدة في كلتا البلدين وسيقوم معالي وزير العدل بتقديم مقترحاته للتعامل مع المجموعة الثالثة وكلنا أمل أن يتم التوصل إلى اتفاق حول هذا الموضوع قريباً إن شاء الله ولن تتوانى الحكومة ولن تقصر في متابعة هذا الموضوع بشكل حديث متواصل وسنقوم بتوصيل كل المعلومات أولاً بأول إلى هذا المجلس وشكراً.

سماحة النائب الأول لرئيس المجلس:

شكراً ، السيد الأمين العام البند الذي يليه.

السيد الأمين العام :

٤ - الإقتراحات برغبة:

١ - إقتراح برغبة رقم (٣٣) تاريخ ١٩٩٦/٢/٧، مقدم من سعادة النائب السيد بدر الرياطي، بشأن تغيير الشركة التي تنفذ طريق القويرة الجديد لنقل الخط الى شرق المدينة بمحاذاة خط نقل الكهرباء.

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ ١٥ رمضان ١٤١٦ هـ

الموافق ٤ شباط ١٩٩٦م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الإقتراحات برغبة

ارجو التكرم بعرض الإقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر:

نص الإقتراح

يعاني سكان مدينة القويرة في محافظة العقبة من مشاكل كثيرة بسبب مرور طريق الشاحنات قرب المدينة ووسطها يتمثل ذلك في تعرض كثير من الأطفال للدهس وكذلك الضوضاء طيلة الليل بسبب أصوات السيارات الشاحنة المزعجة.

اقترح أن يصدر أمر إشغال تغييري للشركة التي تنفذ الطريق الجديد (الشركة الإيطالية) لنقل الخط إلى شرق المدينة بمحاذاة خط نقل الكهرباء للضغط العالي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

بدر صالح الرياطي

نائب محافظتي معان والعقبة

٢ - إقتراح برغبة رقم (٣٤) تاريخ ١٩٩٦/٢/٧، مقدم من سعادة النائب السيد خالد عبد النبي العجارمة، بشأن أن لا يوقف راتب التقاعد من رؤساء البلديات.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع: الإقتراحات برغبة

أرجو التكرم بعرض الإقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر:

نص الإقتراح:

أن لا يوقف راتب التقاعد عن رؤساء البلديات باعتباره عن خدمات سابقة عسكرية أو مدنية وعلى غرار مجلس النواب ولأنهم منتخبين من الشعب وليسوا موظفين وهذا سيؤدي إلى تحسين أوضاعهم المالية مما يهيء لهم استقرار نفسي ويدفعهم للعمل الجيد لصالح بلدياتهم.

وتفضلوا بقبول فائقق الإحترام

النائب

خالد عبد النبي العجارمة

٣ - إقتراح برغبة رقم (٣٥) تاريخ ١٩٩٦/٢/٧، مقدم من سعادة النائب الدكتور نزيه عمارين، بشأن ضرورة إخراج مشروع طريق القطرانة الكرك نظراً للحاجية الماسة إليه.

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : الإقتراحات برغبة

ارجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الإقتراح :

ضرورة إخراج مشروع طريق القطرانة الكرك والقاضي بتحويله إلى اربعة مسارب وإلزام الحكومة

بتنفيذه نظراً للحاجة الماسة إليه.

- الطريق الحالي سيء وضيق وخطر. ولا يفي باحتياجات المحافظة المتزايدة يخدم جميع مدن وقرى المحافظة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

الدكتور نزيه العمارين

تم إحالة الإقتراحات برغبة إلى اللجنة الإدارية.

السيد الأمين العام :

٥ - طلبات الإستقالة :-

١ - طلب إستقالة من رئاسة اللجنة القانونية مقدم من معالي النائب السيد عبد الكريم الدغمي.

٢ - طلب إستقالة من عضوية اللجنة المالية ولجنة الزراعة والري مقدم من سعادة السيد خالد عبد النبي العجارمة.

معالي رئيس مجلس النواب الأكرم :

تحية وبعد

ارجو قبول إستقالتي من رئاسة اللجنة القانونية في مجلس النواب مع الإبقاء على عضويتي في اللجنة متمنياً للرئيس الذي تختاره اللجنة النجاح.

وتفضلوا بقبول الاحترام

عبد الكريم الدغمي

التاريخ : ١٩٩٦/٢/٦

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

تحية طيبة وبعد

أرجو قبول إستقالتي من اللجنة المالية حيث أن ظروفي لا تتناسب وإجتماعات هذه اللجنة المتكررة .

واقبلوا فائق الإحترام

النائب خالد عبد النبي العجارمة

معالي رئيس مجلس النواب المحترم.

ارجو الموافقة على قبول إستقالتي من اللجنة الزراعية.

واقبلوا فائق الإحترام

النائب

خالد عبد النبي

سماحة النائب الأول لرئيس المجلس : موافقة؟

موافقة.

هناك إستقالة مقدمة من النائب الدكتور فوزي الطعيمة من اللجنة المالية وطلب إنضمامه إلى لجنة الشؤون الخارجية، والرأي للمجلس؟

موافقة.

البند الذي يليه.

السيد الأمين العام :

٦ - قرار اللجنة القانونية رقم (٤) تاريخ ١٩٩٦/١/٢٠، والمتضمن مشروع قانون الإتحاد العام للمزارعين الأردنيين لسنة ١٩٩٥.

سماحة النائب الأول لرئيس المجلس : مقرر اللجنة القانونية.

السيد احمد الكساسبة

مقرر اللجنة القانونية.

قرار رقم (٤)

اجتمعت اللجنة القانونية بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٦/١/٢٠، برئاسة معالي الأستاذ عبد الكريم الدغمي وبحضور مقررها سعادة السيد احمد الكساسبة وذلك لدراسة مشروع قانون الإتحاد العام للمزارعين الأردنيين لسنة ١٩٩٥، وحضر الإجتماع أصحاب السماحة والمعالي والسعادة السادة النواب :

د. فوزي الطعيمة، المهندس منصور بن طريف، د. عبد المجيد العزام،عبد العزيز جبر، عبد الرحيم العكور، د. ابراهيم زيد الكيلاني، د. مصطفى شنيكات، عبد الرؤوف الروابدة، د. احمد القضاة، مفلح الرحيمي، عبد الباقي جمو، حاتم الغزاوي، سليمان السعد، محمود الهويمل، د. همام سعيد ، د. محمد ابو عليم.

وتغيب بمعذرة أصحاب السعادة السادة النواب:

ضيف الله المومني، د. احمد الكوفحي.

وحضر الإجتماع معالي وزير الزراعة المهندس منصور بن طريف، رئيس اتحاد المزارعين الأردنيين راكان الفاعور ونائب رئيس الإتحاد السيد عماد ياسين.

وقررت اللجنة بعد دراسة مشروع القانون إجراء التعديلات التالية: ـ

المادة ١ ـ شطب عبارة (لسنة ١٩٩٥) والإستعاضة عنها بعبارة (لسنة ١٩٩٦).

المادة ٢ ـ موافقة بعد : ـ

ـ تعريف المزارع : ـ شطب عبارة (دخله الرئيسي) والإستعاضة عنها بعبارة (دخل كافي له).

المادة ٧ ـ موافقة بعد:ـ

ـ إضافة العبارة التالية (ورؤساء الإتحادات النوعية) بعد عبارة (مجموع أعضاء مجالس إدارة الفروع) والواردة في مطلع المادة.

المادة ٨ ـ موافقة بعد: ـ

الفقرة ب / البند ٧ : ـ

ـ شطب كلمة (بتعيين) والإستعاضة عنها بعبارة (بالشؤون والمالية والإدارية بما في ذلك تعيين).

المادة ١١ ـ موافقة بعد: ـ الفقرة (د) إضافة عبارة (او التعليمات) بعد عبارة (او تنص عليها الإنظمة).

وعليه توصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على إقرارها.

حكم خير	اللجنة القانونية
أمين عام مجلس الأمة	لمجلس النواب

ملاحظة

مخالفة مقدمة من السادة أصحاب السعادة: ـ

د. مصطفى شنيكات، حاتم الغزاوي، حول المادة ١/٦.

ـ مخالفة مقدمة من أصحاب السماحة والسعادة السادة النواب: ـ

د. ابراهيم زيد الكيلاني، د. همام سعيد ، سليمان السعد، مفلح الرحيمي، احمد الكساسبة، عبد العزيز جبر، حول المادة (١٦/جـ)، (١٧/هـ) من مشروع القانون.

الأسباب الموجبة

لمشروع قانون الإتحاد العام للمزارعين الأردنيين

منذ إنشاء اتحاد المزارعين في وادي الأردن عام ١٩٧٤ برزت فكرة إنشاء إتحاد عام للمزارعين يضم في عضويته كافة مزارعي المملكة.

ونظراً للتطورات التي شهدها القطاع الزراعي خلال السنوات السابقة على الأصعدة الاقتصادية والإجتماعية، ولإزدياد أعداد المطالبين بضرورة إنشاء اتحاد عام للمزارعين سواء من داخل القطاع الزراعي أو خارجه، فقد كلف المجلس الزراعي وزارة الزراعة بوضع مشروع قانون اتحاد عام للمزارعين في المملكة،على أن يؤخذ بعين الإعتبار مشاريع القوانين المقدمة للمجلس من ممثلي المزارعين، والأخرى التي سبق أن قامت وزارة الزراعة بإعدادها.

وقد تم انجاز هذا المشروع بعد إجراء مناقشات مستفيضة وفي عدة جلسات عقدها المجلس الزراعي لهذ الغرض.

ويمكن إيجاز مبررات انشاء اتحاد عام للمزارعين بما يلي :

أولاً : إتاحة المجال لمشاركة اكبر عدد من المزارعين في السماهمة في اتخاذ القرارات الزراعية الصادرة بموجبها، مما يؤدي إلى درجة أعلى من الألتزام وتحمل المسؤولية.

ثانياً : تجميع جهود المزارعين الذاتية وتوجيهها لخدمة مصالحهم وزيادة إنتاجهم وتحسين دخولهم من خلال توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي وبأسعار مناسبة وكذلك تسويق منتجاتهم.

ثالثاً : توفير معلومات دقيقة بصورة دورية يستخدمها الإتحاد في وضع خططه وبرامجه.

رابعاً : إن إنشاء مجالس نوعية متخصصة ضمن الإتحاد العام سيتيح فرصاً جيدة لتطوير الإنتاج الزراعي وتركيز جهود المنتجين في أنشطة زراعية معينة، كما سيعطى جهاز الإرشاد الزراعي الرسمي الفرصة للإتصال باكبر عدد من المزارعين لحل مشاكلهم العملية.

خامساً : لضمان تمثيل عادل ومتكافيء لمختلف شرائح القطاع الزراعي كان لا بدّ من إنشاء فروع جغرافية للإتحاد تضم كافة الأعضاء في كل منطقة جغرافية، وكذلك اتحادات نوعية لمزارعين سيشتركون في إنتاج سلعة واحدة، وكان لا بدّ من ضمان العدالة في تمثيلهم على الصعيد الجغرافي والمهني، وبما يضمن لأي شريحة من هؤلاء المزارعين ان تحافظ على مكتسابتها عندما تضاعف من جهدها ونشاطها.

سادساً : تركت حرية الإنتساب إلى الاتحاد اختيارياً للمزارع أو الشركة.

سابعاً : إن إنشاء اتحاد عام للمزارعين في المملكة سيؤدي إلى ظهور قيادات محلية يمكنً أن تعطي الكثير ليس لتنمية القطاع الزراعي فحسب ولكن لتنمية ريفية متكاملة في كافة المناطق الريفية.

سماحة النائب الأول لرئيس المجلس : الأستاذ عبد الرؤوف الروابدة.

السيد عبد الرؤوف الروابدة :

سيدي الرئيس ارجو للمخالفة أن تبحث في حينها فإذا بحثت في مطلع القانون فقدت معناها لذلك اتمنى أن تقرا مخالفة الزميل عند الفقرة من المادة المختصة بتلك المخالفة لأنها تصبح مجزية هناك فقط، شكراً

سماحة النائب الأول لرئيس المجلس : تفضل السيد المقرر.

السيد المقرر :

مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٥م.

قانون الإتحاد العام للمزارعين الأردنيين.

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١).

يسمى هذا القانون (قانون الإتحاد العام للمزراعين الأردنيين لسنة ١٩٩٠) ويعمل به بعد ثلاثين يوماً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

قرار اللجنة

المادة ١ :

شطب عبارة (لسنة ١٩٩٥) والإستعاضة عنها بعبارة (لسنة ١٩٩٦).

سماحة النائب الأول لرئيس المجلس : معالي الأستاذ سمير حباشنة.

السيد سمير حباشنة :

معالي الرئيس سؤال للاخوان القانونيين أو لخلفية فلسفة هذا القانون، ما دام الاسباب الموجبة ويمقاص تاسيس هذا الإتحاد بأن العضوية بهذا الإتحاد اختيارية يعني غير ملزمة للمزارع أينما كان يكون عضو في هذا الإتحاد، ما هو المعني أن يكون الاتحاد العام يعني ماذا تعني كلمة الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين ما دام العضوية لهذا الاتحاد اختيارية ولا تضم كل المزارعين، سؤالي موجه إلى المقرر عسى أن يفيدنا في هذه المسالة. وشكراً.

سماحة النائب الأول لرئيس المجلس : تفضل السيد المقرر.

السيد المقرر :

شكراً سماحة الرئيس

أولاً : ورود كلمة العام للمزارعين ليس بالضرورة أن كلمة العام ينضوي بموجبها كل من يمارس المهنة وهناك الكثير من المهن لا ينضوي بعض أعضائها فيها لكن له حرية الإختيار الضم إذا اراد أن يستفيد من مزايا الإنضمام لنقابة أو اتحاد هذا من جانب.

الجانب الآخر العام هنا هناك اتحادات نوعية للمزارعين أيضاً عندما تضم الاتحادات النوعية تصبح كلمة عام هنا أيضاً مبررة أن ترد لفرع الاتحاد العام للمزارعين لا أظن ان ترك الخيار للمزارع بأن ينضم لينفي عن الاتحاد أنه اتحاد عام للمزارعين.

سماحة النائب الأول لرئيس المجلس :

إذا سمحت السيد المقرر، نحن الآن نجلس بدون نصاب لذلك اقرر رفع الجلسة لربع ساعة.

* وهنا تم رفع الجلسة.

(إنتهت الجلسة)

حكم خير
أمين عام مجلس الأمة

السيد عبد الباقي جمو
سماحة النائب الأول لرئيس المجلس